التجارة الالكترونية والتجسس الاقتصادي

م.د . رواء زكي يونس الطويل(*)

المقدمة

تعرف منظمة التجارة العالمية للتجارة الالكترونية على انها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل الكترونية. وقد قامت كثير من البنوك بتقديم خدمة مصرفية جديدة بإصدار بطاقات "فيزا" خاصة بالانترنيت فقط، وذلك:

1. لتشجيع عملائها على الدخول في عالم التجارة الالكترونية.
2. توفر هذه البطاقات سرعة وأمان (حيث يتم تأمين جميع المشتريات).
3. سهولة في التعامل وتقدم هذه البطاقات خدمة مصرفية عالية.
4. اطلع العميل على الحسابات الجارية الخاصة به.
5. إمكانية التحويل بين الحسابات.
6. حسابات التوفير.
7. سدا\د مستحقات بطاقات الائتمان.
8. طلب دفتر الصكوك.

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل.

9. الوقوف على أخر أسعار العملات.
10. الاتصال بالبنك عن طريق البريد الالكتروني للاستفسار عن الخدمات البنكية التي يقدمها.
11. إضافة خدمة جديدة إلى هذه البطاقات عن طريق ضمان البنك قسيمة صفقات التجارة الالكترونية إذا لم يتمكن صاحب البطاقة من الحصول على حقه من التاجر الذي تعامل معه.

لقد أصبحت المؤسسات وبفضل التجارة الالكترونية تحقق أرباحا على المدرسين المتوسط والبعيد، إذ ساهمت بالدخول إلى أسواق جديدة وتوسيع دائرة الزبائن، كما انها عملت على التشريع وتسهيل المعاملات التقليدية من خلال تغيير الشبكات المستعملة، واستعمال الانترنيت كوسيلة للاتصال.

أهمية البحث

تسمح التجارة الالكترونية بالتسوق عبر شبكة الانترنيت عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر بين المتعاملين، وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وما تستلزمه من نفقات، كما تساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية. كما توفر النفقات الإدارية ونفقات الاتصال وغيرها، حيث تعتبر بديلا عن تخصيص جزء كبير من رأس المال في إقامة علاقات مستمرة بين البائعين والمشترين، كما انها تسمح بإتمام عملية التوزيع مباشرة للمستهلك.

كذلك تعمل على ترشيد القرارات التي يتخذها كل من البائعين والمشترين بما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب وبطريقة منسقة ودقيقة، مما يسمح بسهولة المقارنة بين المنتجات سواء من ناحية الأسعار أو الجودة أو طريق الدفع. وتعتبر التجارة الالكترونية ذات أهمية خاصة لكل من المنتجين والمستهلكين خاصة في الدول النامية، حيث أنها تستطيع التغلب على الحواجز للمسافة ونقص المعلومات عن الفرص التصديرية.

مشكلة البحث

لقد انتشرت التجارة الالكترونية في معظم دول العالم من الشرق إلى الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية، غرب أوربا، اليابان ودول أخرى كثيرة)، وأثبتت نجاحها نتيجة لما شهده العالم من التقدم التكنولوجية الهائل وزيادة حدة الترابط بين الأسواق، والمستقبل المنظور يبشر لها بتطور هائل على المستوى العالمي، وستكون إحدى الظواهر المميزة في العقد المقبل، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع حجم التجارة الالكترونية إلى أكثر من 113 مليار دولار عام 2010م مقابل 1.8 مليار دولار لعام 1997.

على الرغم من ان الانتشار الواسع والكبير لتجارة الالكترونية، يطرح مشاكل تقنية خاصة بأمن وسرية المعاملان، وخاصة عند القيام بعملية الدفع، فانه سيعمل على إعادة النظر في تنظيم العلاقات ما بين الفاعلين داخل المؤسسات والشركاء من خارج المؤسسات.

ومع التجارة الالكترونية وجد العالم نفسه أمام ثورة جديدة ستمنح وسائل متطورة جداً، تتطلب القيام بتكييفات ومؤهلات كبرى، أي القيام بمعاملات تجارية من نوع آخر، فهي ستعمل على تغيير الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، كما ان الوظائف التقليدية للوسطاء ستتبدلْ، وستتطور منتجات أسواق وتولد أخرى جديدة وستنمو علاقات جديدة ما بين المؤسسات والمستهلكين وسيتغير تنظيم العمل، وستنتشر قنوات جديدة للتوزيع بسرعة، كما ان الكفاءات والمؤهلا ت ستتطلب تغييرات وتكييفات أخرى.

التجارة الالكترونية والتبادل الالكتروني

لقد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة سابقاً، وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو غيرها، وابرز هذه الظواهر هي تحول الاقتصاد من الحالة العينية [1] إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الالكترونية من خلال الحواسيب الالكترونية والأجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الالكترونية والتبادل الالكتروني للبيانات في قطاعات التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها[2].

ان تعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة بعد

(1) الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع والشراء.

(2) د. رواء زكي يونس الطويل، العولمة ونقل التكنولوجيا، مجلة بحوث مستقبلية (7)، موصل – العراق، 2003.

إزالة الكثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية [3]، ويظهر جلياً الآن بعد توحد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي أربعة ألاف مليار دولار [4]، وتعمل لمدة 24 ساعة لغرض إمكان المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.

لقد ترتب على إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق ان تغدو المنافسة هي الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة وبالتالي فان كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها لعدم قدرتها على المنافسة، فأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج السلع[5].

لقد أدى استشراء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، مع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركات IBM، ومايكروسوفت وغيرها، خاصة بعد ان ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه

(3) لقد بدأ نشاطها في بداية عام 1995.

(4) وكذلك توحد بورصات أوربية أخرى. وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية.

(5) مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجاتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية وكذلك الحال بالنسبة لرؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال ان تحصل عليها من الدول المتقدمة.

الشركات، والشركات الوطنية في المعاملة [6]. وقد ارتبط مفهوم الالكترونيات وتجارتها بالعولمة، فقد جاء في تعريف العولمة انها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدد، دون وضع اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم. ويعني سعة المبادلات بين البلدان والمناطق وسرعة انتشار قطاع التمويل والعملات المالية والمعلوماتية والثقافية وكذلك الأسواق المعولمة[7].

بإسقاط منطق الحدود والحواجز الاقتصادية عن طريق العولمة الاقتصادية وبإسقاط منطق الجغرافية ومنطق الأراضي عن طريق عولمة الثقافة تنتقل مقومات السيادة الاقتصادية والتكنولوجية بصور كلية أو جزئية إلى سلطة القرار السياسي الاقتصادي والتكنولوجي لمؤسسات (برتن وودز) والمؤسسات الدولية الأخرى، كمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات والى الشركات المتعددة الجنسيات ومراكز المنظومة الرأسمالية في المرحلة الأولى في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، وكذلك إلى الشركات المتعددة الجنسيات في المرحلة المتأخرة من القرن الحادي والعشرين[8].

لقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى تضخم وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ذات الكثافة التكنولوجية والعمل واستعمال الموارد،

(6) كيمبرلي أن البوت، ترجمة محمد جمال إمام، عرض خالد الفيشاوي، الفساد والاقتصاد العالمي، العربي، 539، الكويت، 2003.

(7) يوسف حلباوي، الثقافة في الوطن العربي مفهومها وتحليلها، 21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

(8) ناصيف حتي، العرب وثورة التناقضات، مجلة المستقبل العربي، العدد 200، بيروت، 1995، ص12.

كما أدت الفوائض المالية من اليورو الأوربي والفرائض النفطية المدورة إلى ظهور المصارف غير الوطنية العالمية التي ساعدت على انتشار الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات، كما ان الشركات هذه أصبحت ملكيتها جماعية وتعود إلى أفراد معدودين، كما ان أسهمها تعود إلى أفراد من جنسيات مختلفة رأسمالية ونامية[9].

لقد كانت العولمة نتاج النشاط الواسع والمترامي الأطراف للشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القوميات المتحللة من القيود والحدود (والتي تعد العالم باجمعه ساحتها الرحبة لممارسة نشاطها الاقتصادي) وأصبحت تغير المسرح الاقتصادي بطرائق جوهرية يحركها الاندفاع الواسع النطاق صوب تحرير التجارة، وأسواق رأس المال، وزيادة إنتاج الشركات واستراتجيات التوزيع والتغيير التكنولوجي الذي يزيل الحواجز التي تعترض إمكانيات التجارة الدولية من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال[10].

وبذلك فان خطوات الاندماج الاقتصادي الدولي، واسعة وضاغطة في الوقت نفسه على صانعي السياسية باتجاه الاستمرار في فتح الأسواق، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية فمبيعات الشركة المتعددة الجنسيات في فروعها المختلفة تفوق الآن مجموع الصادرات العالمية، وبذلك أسهمت هذه الشركات في تخفيف المعاناة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة والمتمثلة بالكساد، حيث استوعبت أسواق

(9) د. رواء زكي يونس الطويل، العولمة ونقل التكنولوجيا، مصدر سابق، ص94.

(10) د. حميد الجميلي، الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، شؤون سياسية، العدد 5، السنة الثانية، 1997، ص 89.

البلدان النامية حوالي ثلاثة أرباع الزيادة في الصادرات العالمية للفترة 1991-1993[11].

لقد انتشرت التجارة الالكترونية في معظم دول العالم من الشرق إلى الغرب كالولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا واليابان ودول أخرى[12].

فالعولمة تطلع فلسفي وسياسي واقتصادي، كشكل من إشكال الاستيعاب الثقافي والدمج الحضاري وإلغاء الخصوصية الاقتصادية لتتخطى حدود النزعة القومية وقياداتها رباعية الشكل متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية[13]. كما تعني العولمة تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم تبادل السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك سرعة انتشار التكنولوجيا[14].

لقد بدأ ظهور التجارة الالكترونية على شبكة الانترنيت لتعلن عن تغييرات كبرى وجذرية في المجال السوقي والتجاري، وان هذا الانتشار الواسع والكبير لاستعمال التجارة الالكترونية سيؤدي إلى ظهور تحولات هيكلية وتنظيمية في أغلبية الدول في المحيط الاقتصادي وتنظيم المؤسسات وسلوك المستهلكين ونشاطات الحكومات وكل ميادين النشاط الإنساني، وذلك بفضل الانترنت الذي بدأ

(11) د. عبد علي كاظم المعموري، العولمة، محاولة الرأسمالية للتكيف مع أنظمتها، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الأول، السنة الثانية، 2000، بغداد.

(12) إسلام اون لاين نت، التجارة الالكترونية، مراجعات اقتصادية ، 2003.

(13) د. رواء زكي يونس الطويل، جدوى استيراد الالكترونيات، جامعة اليرموك، مؤتمر الاقتصاد السادس للتجارة الخارجية، الأردن، 2001.

(14) أفاق الاقتصاد العالمي، العولمة، الفرص والتحديات، 1997، صندوق النقد الولي، واشنطن.

استعماله كمشروع بحث تم إنشاؤه من طرف قسم الدفاع الأمريكي في عام 1969. وكان الهدف الأول هو ربط الحواسيب الأمريكية للإدارة الأمريكية مع الشبكة الأساسية.

ان المراحل الأساسية لتطور الانترنت كانت عام 1976 وهي أولى إشكال النشر، ثم في عام 1983 ظهرت الشبكة ARPAnet الخاصة بقسم الدفاع والتي تمثل أولى التطورات للانترنت كما هي موجودة حالياً. اما عن الاستقلال التجاري للشبكة فكان ذلك في الثمانينات.

التجسس الاقتصادي الالكتروني

ولد التجسس الاقتصادي كمفهوم جديد في عالم الاقتصاد الدولي الراهن وفي عالم المخابرات، وأصبح يستخدم في مجال الصراع السياسي والاقتصادي بين الدول والشركات والأفراد، وقد تنوعت مجالات هذا التجسس لتغطي جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وقد كشفت حالات التجسس الاقتصادي بين الدول والشركات عن حقيقة هامة مفادها ان التجسس الاقتصادي قد انتشر مع تزايد موجات العولمة والتحرير الاقتصادي في العالم[15].

ان الأمر الذي أثار استغراب جميع المراقبين هو ان عمليات التجسس، التي تم اكتشافها كشف النقاب عن وجود شركات متخصصة في هذا المجال، تركز نشاطها في تقديم هذه الخدمة إلى الشركات الصناعية والخدمية والحكومية مقابل

(15) ان البعض يصف التجسس الاقتصادي بأنه تجسس اقتصاد عالمي، وقد أظهرت الدراسات في هذا المجال انه مع زيادة التنافس بين الدول والشركات زادت نفقتها على التجسس الاقتصادي وجمع معلومات عن الأسواق والشركات المنافسة محلياً ودولياً، وفي بعض الحالات وصل ما تنفقه الشركة الواحدة على عمليات التجسس الاقتصادي أكثر من مليار دولار سنوياً.

اجر، وان هذه الشركات لديها العديد من العملاء الذين يطلبون هذه الخدمة، كما انها توظف لديها العديد من الكوادر المدربة من المحاسبين والمراجعين والمحللين الاقتصاديين[16].

ومن أشهر الجهات التي يرى البعض انها تتخصص في مجال التجسس الاقتصادي جمعية محترفي التنافس المخابراتي، وهي جمعية تم تأسيسها عام 1982 في الولايات المتحدة الأمريكية على يد بعض العاملين في مجال المكتبات، وبعد حوالي 20 عاما من تأسيس هذه الجمعية أصبح معظم أعضائها من المحاسبين والمتخصصين في أبحاث السوق والأعمال البحثية والمعلوماتية الميدانية، وبعد الكشف عن واقعة تجسس شركة اوراكل على شركة مايكروسوفت تم إحراج هذه الجمعية وغيرها من الشركات والمؤسسات المثيلة، حيث بدأ الناس والحكومات ينظرون إليهم على انهم جواسيس، وهو ما اجبر بعض هذه الشركات ومنهم هذه الجمعية على إصدار بيانات تنفي عن نفسها تهمة القيام بنشاط التجسس، بل ان هذه الجمعية قامت بوضع ميثاق شرف لطمأنة عملائها الذين وصل عددهم إلى حوالي 7 ألاف عميل، وفي

(16) الغريب في الأمر ان هذه الشركات والعاملين بها لا يعتبرون نشاطهم نشاطاً غير مشروع او يدعو إلى الخجل، ولكنهم يرون ان قيامهم بهذا العمل هو واجب وطني وخدمة عامة بحجة الدفاع عن المصالح القومية الاقتصادية في حالة التجسس على دولة أخرى أو في حالة التجسس على إحدى الشركات التي تنتمي إلى دول أخرى، وكذلك بحجة تقديم البيانات والمعلومات إلى العدالة في حالة التجسس على شركة وطنية لصالح شركة أخرى وطنية بينهما قضايا تتعلق بالمنافسة أو الاحتكار في السوق المحلية، وهذا تماماً ما عبر عنه احد الذين قاموا بالتجسس على شركة "مايكروسوفت" لصالح "اوراكل" المتنافستين في مجال البرمجيات في السوق الأمريكية في أثناء نظر قضية الاحتكار ضد الشركة الأولى، حيث قال كل ما فعلناه كان محاولة للحصول على معلومات سرية وتسليط الأضواء عليها لخدمة العدالة واعتقد ان ذلك خدمة عامة.

هذا الميثاق تم وضع أخلاقيات للعمل في هذا المجال يلزم العاملين فيها بالاتقاء بالمهنة والالتزام بالقوانين واحترام المعلومات التي توصف بأنها سرية، ولكن البعض يعتقد ان مثل هذه البيانات ومواثيق الشرف لا تنفي الشبهة عن هذه الجمعيات أو الشركات[17].

أساليب التجسس الاقتصادي[18]:

1. الحصول على نوعية وحجم الخدمات التي تقدمها الشركات والدول إلى المواطنين لديهم مثل خدمات العلاج والاشتراك في الأندية والمواصلات والمصايف والرحلات والتدريب وغيرها، وهي تستخدم بكثرة في حالة رغبة إحدى الشركات في استقطاب الموظفين والعمالة من الشركات المنافسة لها، وذلك بتقديم خدمات أفضل لهم لينتقلوا إليها.
2. الأبحاث الأكاديمية التي يقوم بها الطلبة للحصول على البيانات المطلوبة بطريقة أو بأخرى ، وفي الغالب تكون عن طريق العلاقات الشخصية.
3. القيام بدور المتدرب الذي يحضر دورة تدريبية في الشركة المنافسة أو بدور المورد الذي يريد ان يتعرف على منتجات الشركة أو دور المشترك في احد المعرض.

(17) حنان عبداللطيف، عولمة التجسس الاقتصادية، معهد التخطيط، جمهورية مصر العربية، الانترنيت، 2001، ص2.

(18) نفس المصدر السابق، ص4.

4. استخدام الوسائل الالكترونية للتنصت على الاجتماعات الخاصة بالإدارة العليا أو بتصوير خطوط الإنتاج أو الرسومات الهندسية والتصميمات أو الوثائق أو التليفونات أو البريد الالكتروني الخاص بهذه الشركة والعاملين بها[19].

5. سرقة الدفاتر والمستندات أو الحصول عليها عن طريق رشوة العاملين في هذه الشركات.

6. فحص قمامة الشركات المنافسة وقمامة منازل العاملين بها للحصول على بيانات من خلال الأوراق والأدوات التي تلقي في هذه القمامة وتحليها للكشف عن معلومات سرية وغالبا ما يتم تجنيد عمال النظافة في هذه الحالة.

(19) لم يعد التجسس الاقتصادي قاصراً على الشركات، وانما امتد ليشمل الحكومات أيضا في ظل احتدام المنافسة الاقتصادية بينها، فقد تجسست الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا قبل مفاوضات سياتل الأخيرة وأثناءها، حيث تم ضبط 4 عملاء لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أثناء محاولتهم تقديم رشوة لمسؤولين من فرنسا للحصول على وجهة نظر فرنسا في مفاوضات تحرير التجارة في سياتل. أيضا قامت فرنسا بالتجسس على شركات أمريكية مثل شركة بوينج وتكساس، وكما بدأ البرلمان الأوربي في يوليو 2000 تحقيقاً حول شبكة أمريكية بريطانية للتجسس على الشركات الأوربية، وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة مؤخراً بإعداد مشروع قانون للتجسس الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر ان مكتب التحقيقات الفدرالي أشار إلى ان هناك 19 حالة تجسس اقتصادي ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وان الولايات المتحدة الأمريكية تتبع نشاط 8 من الدول التي تصنف كدول مرتفعة النشاط في مجال التجسس الاقتصادي.

تزامن ظهور السلع غير الملموسة كالأفكار المرتفعة الأجور مع تجارة الالكترونيات

ان تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج هو ما يسمى بالتحلل من المادة Demateria lization وإحلال الطاقة الذهنية والعملية أو الفكر محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60% من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار أو التصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية ، وما ترتب على ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعاً غير عادل، سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول[20].

ان الدول المتقدمة سوق تستغل الثورة التكنولوجية، وخاصة الثورة المعلوماتية لاستخدامها في الصراعات العلمية والحضارية، ولكي تملي أنماط استهلاكها وثقافتها ولغتها على الآخرين، وسوق تمنع نشوة أية قوة عربية أو إسلامية لها استقلاليتها في قرارها السياسي أو الاقتصادي أو التكنولوجي يشجع على تكوين ديناميكية تجمع أو توحيد إقليمية[21].

(20) زكريا مطر، مصدر سابق، ص3.

(21) برهان محمد نوري، العولمة وتحرير التجارة، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة بغداد، 1999.

ان البيئة الهيكلية للاقتصاد العالمي وبالأخص قطاع التجارة الخارجية، قد تغيرت بشكل جذري، فالثورة العلمية والتكنولوجية أدت إلى خلق ثروات كبيرة في العالم، ولم يكن لعوامل الإنتاج اثر فيها، إذ وصلت كل من اليابان وألمانيا إلى قمة النمو الاقتصادي والفائض المالي بفضل مصادرها البشرية والعلمية، دون ان يكون في حوزتها مصادر الخامات حتى مع خروجهما من الحرب العالمية الثانية خاسرين.

لقد أدت الثورة العلمية التكنولوجية إلى تضخم وانتشار نشاطات الشركات غير الوطنية في العالم ذات الكثافة التكنولوجية والكثيفة العمل، كما أصبحت القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة وهي آلية اقتصاد السوق ونظرية ريكاردو في الميزة النسبية المعاصرة في التجارة الخارجية، في إطار تدويل الحياة الاقتصادية العالمية[22].

تزايد الترويج لتجارة الالكترونيات مع تزايد دور المنظمات العالمية والتكتلات الإقليمية

ان زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح أو التكييف الاقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلية الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة [23]. كما ان زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير،

(22) د. رواء زكي يونس الطويل، المعلوماتية بين النهوض والتبعية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2004.

(23) وهذا ما حدث في جمهورية مصر العربية ويحدث في دول الخليج وفي تركيا، فضلاً عن دول اخرى.

ومنظمة التجارة العالمية واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها. يضاف إلى ذلك التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتل الاسيان والاتحاد الأوربي وغيرها، والزيادة الملحوظة في إعداد المنظمات غير الحكومية بعد ان بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقص[24].

ان زيادة التقسيم الدولي للعمل، وزيادة كفاءة تخصيص المدخرات تؤدي إلى رفع الإنتاجية، ومستويات المعيشة، في حين تتيح زيادة الحصول على المنتجات الأجنبية الفرصة كي يتمتع المستهلكون بمجموعة كبيرة من السلع والخدمات بتكلفة اقل، وقد تؤدي العولمة لبلد ما إلى زيادة تعبئة المدخرات المالية من خلال حصول المستثمرين على مجموعة كبيرة من الأدوات المالية في الأسواق المختلفة، وزيادة المنافسة بين الشركات، والذي سيحقق التغيير الهيكلي فضلا عن النمو الاقتصادي[25].

ومما يجدر بالذكر ان نظرية ريكاردو في الميزة النسبية المعاصرة في التجارة الخارجية والية السوق، أصبحت الآن القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة بعد ان كانت مقتصرة على اتجاهات صندوق النقد الولي، والبنك الدولي للأعمار والإنشاء ومنظمة الكات، فمثلاً ان جولة الاورغواي الثامنة وتأسيس المنظمة الدولية للتجارة قد اعتمدت على الفكر

(24) حنان عبداللطيف، مصدر سابق، ص 3.

(25) د. رواء زكي يونس الطويل، العولمة ونقل التكنولوجيا، مصدر سابق.

الرأسمالية في صياغة قرارها من اجل إنشاء النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف[26].

سياسة مفهوم الميزة التنافسية

لقد تم إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة، كسيادة مفهوم الميزة التنافسية Competitive advantage وحلوله محل الميزة النسبية Comparative advatage بعد توحد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وكذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث ان الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مستهلكة لا تدخر ولا تستثمر وتبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها المجتمع، وهو ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في هذه الدول بسبب نقص الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات[27].

لقد جرى خلال العقدين الماضيين تفعيل عملية اختراق الاقتصادات في العالم الثالث، بحيث أفرغت من مكوناتها المختلفة لتعمل في خدمة الرأسمالية المعمولة سواء المركز أو الأطراف، ويلاحظ اختفاء أسعار الصرف الثابتة، وتعويم العملات، وأصبح التنافس في ارتفاع المكون العلمي للسلعة والمتأتي من استخدام التكنولوجيا المتقدمة، ولغرض الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والأفكار والسلوك، تحاول الشركات متعددة الجنسيات تخليق المستهلك على المستوى العالمي من خلال

(26) حميد الجميلي، مصدر سابق، 1997.

(27) د. زكريا مطر، مصدر سابق، ص4.

نشر نمط الحياة الغربية فيؤدي ذلك إلى إعادة هيكلة الأوضاع وفق رغبة الشركات هذه[28].

ان الميزة التنافسية تعني قدرة الدولة على إنتاج سلع وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون ان تتوفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع [29] وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي [30]، مثلما يحدث في اليابان وسنغافورة ودول جنوب شرق أسيا، وقد ساعد ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام أجهزة الحاسوب وأجهزة الاتصالات.

في الوقت الذي تعني فيه الميزة النسبية توفر مزايا للدولة تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا ان هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية، لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا[31].

(28) Rustam Kaka, Technical Entrepreneurs-ship, 1996.

(29) مثل الظروف الطبيعة والمناخية والمواد الاولية.

(30) حيث يمكن استيراد المواد الاولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة وبكلفة اقل لتنافس في السوق العالمية.

(31) زايري بالقاسم – طوباش علي، طبيعة التجارة الالكترونية، المستقبل العربي، 288، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

تجارة الالكترونيات أدت إلى زيادة الفوارق بين الطبقات

لقد أصبحت الفوارق الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث مادية وتكنولوجية بعد ان كانت فوارق مادية، بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الانجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالانترنيت والهاتف المحمول والحاسبات الالكترونية وغيرها، ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي[32].

ان ثقافة أي بلد تعتبر من مكونات شخصيته وسيادته وبفضل ثورة المعلومات وعولمة التحدي انتزعت هذه الخصوصية المحلية والسيادة لهذه الدول. ان عولمة الثقافة لم يقتصر مفهومها على (الدش) [33]. المنتشرة في الوقت الحاضر بشكل سريع ومثير للتساؤل والخوف وهناك من يحلم في امتلاكه في القريب العاجل، وهذا هو اثر الاستعمار على حياتنا الحالية وعقولنا، والذي يكمن في جوهره تفوق العنصر الغربي في كافة جوانب الحياة[34].

تجارة الالكترونيات وحرية انتقال الأيدي العاملة

ان مفهوم التجارة الالكترونية بأنها مجموع المبادلات الالكترونية المرتبطة بنشاطات تجارية والذي ذهبت إليه منظمة التجارة العالمية من ان هذه التجارة تغطي الإنتاج والترويج والبيع والتوزيع للمنتجات من خلال شبكة الاتصالات وأدواتها مثل

(32) زايري بالقاسم، مصدر سابق.

(33) الاطياف اللاقطة.

(34) خير الدين صبري احمد، العولمة، نينوى، 101، 2002، العراق، ص4.

الهاتف والفاكس والتلفزيون والتبادل الالكتروني للمعلومات والبريد الالكتروني والانترنت من خلال www (world wide web) وقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنها بصفة عامة المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات، والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنت أو مغلقة مثل (MINITEL AOL) والتي تسمح بالدخول إلى شبكات مفتوحة.

ان التجارة الدولية هي من أسس اقتصاد السوق وقاعدة من قواعد العولمة التي تقوم على منظمة التجارة الدولية، تلك القوة الفاعلة التي تمثل موقعاً ممتازاً إلى جانب المنظمات المالية الدولية[35]، القائمة لفرض شرط فتح أسواق الدولة أمام السلع الأجنبية لقبولها كعضو منظم إلى المنظمة، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة والدول الصناعية تسيطر على التجارة الدولية لضعف إمكانية التنافس لدى الدول الصغرى، كما تطالب العولمة التجارة الدولية بالحرية في انسياب رؤوس الأموال والسلع والوسائل الإعلامية والثقافية والترفيهية ولكن يضيق صدرها أمام حرية انتقال العمال فهي تضم التشريعات التي تحد من انتقال الأيدي العاملة من مكان إلى آخر وتدعي الأسواق المفتوحة أحقيتها بالمواد الخام [36] وتستخدم القوة إذا لزم الأمر للحصول عليها وطالما صرحت أمريكا ان نفط الخليج يوازي أمنها القومي.

(35) صندوق النقد الدولي والبنك الوليين.

(36) خاصة المواد الاستيراتيجية.

Abstract

Electronic Trading and Economic espionage

Dr. Rawa Zeki AL-Taweel **(*)**

The present study sheds light on electronic trading and economic espionage Electronic commerce is a complete chain of operations and channels of selling distributing and marketing porducts by electronic means.

Electronic commerce is spread all over the world via internet and electronic commumications. This kind of cemmerce has succeded because of the developpement of technology and the increasing number of markets. To add, nowadays, we witness the birth of economic espionage.

(*) College of Political Sciences / University of Mosul.